

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

رقم المحور	المشروع	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	الإطار الزمني العام حسب الخطة*	الإطار الزمني التفصيلي		
				2016	2015	2014
2	اعتماد هيكل تنظيمي موحد لوحدات الرقابة الداخلية يتضمن الرقابة المالية والإدارية ويحدد جهة الارتباط (الوزير، أو رئيس الهيئة، أو رئيس المجلس،....)	وضع تصور للهيكل التنظيمي لوحدات الرقابة الداخلية	الربع الأول 2014-الربع الثاني 2014			
		التنسيق مع وزارة المالية لتضمين هذا التصور في نظام الرقابة الداخلية و/أو التعليمات الصادرة بموجبه وضمان عدم وجود تعارض بين التصور اعلاه والانظمة والتعليمات المختلفة (نظام استحداث الدوائر الحكومية، التعليمات التي ستنبتق عنه،....)				
8	إعادة هيكلة الجهاز الحكومي: - مراجعة مكونات الجهاز الحكومي(مؤسسات مستقلة، دوائر حكومية، وزارات). - تعديل التشريعات ذات العلاقة. - تنفيذ عمليات إعادة هيكلة الجهاز الحكومي. - تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي ومراجعة أنظمة تنظيمها الإداري لضمان عدم تعارضها مع نظام الخدمة المدنية.	1. تنفيذ قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية (الذي يشمل دمج وإلغاء وتغيير ارتباط ونقل مهام وتغيير مسمى لعدد من مؤسسات الجهاز الحكومي): - مقترح تشريعات وهياكل تنظيمية وخطط توزيع موظفين	الربع الأول 2014-الربع الأخير 2017			
		- هياكل تنظيمية وخطط توزيع موظفين معتمدة				
		- تشريعات مقرة من الحكومة				

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي			الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع	رقم المحور
2016	2015	2014				
				2. اجراء دراسات جديدة: - دراسة جدوى وإمكانية إعادة هيكلة المؤسسات الواردة في قانون موازنات الوحدات الحكومية ودراسة إعادة هيكلة القطاعات المحددة لسنة 2014		
				- رفع توصيات الدراسات وصدور قرارات من مجلس الوزراء تتضمن المؤسسات التي سيتم هيكلتها.		
				- إعداد أو تعديل التشريعات اللازمة وإقرارها من الحكومة وتحويلها لمجلس النواب.		
				- تبدأ مرحلة التنفيذ بعد إقرار التشريعات من قبل مجلس الأمة حسب البند(1).		
				3. هيكلة المؤسسات الحكومية بشكل فردي متابعة تطوير ومراجعة الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي (بمعدل 16 مؤسسة سنوياً)		
				حصر وتحليل المهام الحالية للدوائر والمؤسسات العاملة	إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الإعلام بهدف رفع	14

الربع الأول

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي			الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع	رقم المحور
2016	2015	2014				
			2015-الربع الأخير 2015	في القطاع وتحديد المؤسسات التي ستتعرض (للمدمج، الإلغاء، تغيير ارتباط، تغيير نمط،...) (تم إنجازه).	مستوى أدائها.	
			(تم تضمين هذا القطاع في قانون إعادة	تطوير هيكل تنظيمي للقطاع وهياكل تنظيمية لمؤسساته وخطط توزيع موظفين) (تم إنجازه).		
			هيكل مؤسسات ودوائر حكومية	تشريعات معدلة مقرة من الحكومة (تم إنجازه).		
			المشار إليه في المكون الأول)	متابعة إجراءات التنفيذ بعد صدور قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية.		
			الربع الأول 2014-الربع الأخير 2015	توحيد آلية عرض المعلومات الخاصة بالخدمات الحكومية	حصر الخدمات الحكومية وجهات تقديمها والعمل على رفع مستوى تقديمها من خلال ما يلي: - التدريب المستمر والمتخصص للموظفين المعنيين بتقديم الخدمة. - تعزيز البرامج والربط الإلكتروني بما يخدم تفعيل النافذة الواحدة لمتلقي الخدمة. - مراجعة الخطوات اللازمة للحصول على الخدمة والعمل على تطويرها وتبسيطها.	6
				إعداد أدلة الخدمات للدوائر الحكومية بواقع (25) دائرة سنوياً وبمعدل (6) دوائر لكل ربع.		
				إعداد أدلة الخدمات للدوائر الحكومية بواقع (25) دائرة سنوياً وبمعدل (6) دوائر لكل ربع.		

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي												الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع	رقم المحور
2016			2015			2014									
													اعداد ادلة الخدمات للدوائر الحكومية بواقع (25) دائرة سنوياً وبمعدل (6) دوائر لكل ربع.	تحسين الظروف المحيطة بتقديم الخدمة من حيث الأماكن والمرافق.	
													عقد 4 برامج تدريبية سنوياً في مجال تطوير الخدمات وبواقع برنامج تدريبي لكل ربع.		
													تحديد احتياجات الدوائر من انظمة المعلومات لتقديم خدماتها واعداد مقترحات الربط الالكتروني لتسهيل عملية تقديم الخدمات بين الدوائر الحكومية (بواقع 4 دوائر لكل عام كحد ادنى).		
													إعداد التقرير الفني لإعادة هندسة العمليات للخدمات المختارة في (صندوق المعونة الوطنية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل).		
													إعداد التقرير الفني لإعادة هندسة العمليات للخدمات المختارة ل(6) دوائر.		
												الربع الأول 2014- الربع	متابعة الالتزام بتوفير متطلبات نظام تطوير الخدمات رقم (64) لسنة 2012 من قبل الدوائر الحكومية الذي يلزم الدوائر بتطوير معايير تقديم الخدمات ونشرها.	تطوير معايير تقديم الخدمات ومستوياتها المستهدفة، بحيث تقلل من السلطة التقديرية في	6

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي			الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع	رقم المحور
2016	2015	2014				
			الأخير 2015	إعداد ونشر أدلة الخدمات للدوائر الحكومية وفتحها لاطلاع متلقي الخدمة إلكترونياً وفي مواقع تقديم الخدمات. الزام الدوائر الحكومية بنشر معايير الخدمات والالتزام بها من خلال إعداد موثيق الخدمة.	تقديم الخدمات ونحاكي حاجات ورغبات وتوقعات متلقي الخدمة والتي يتم الوصول إليها من خلال الاستماع إلى صوت متلقي الخدمة، وتتسجم مع الممارسات الفضلى وتراعي المحددات المالية والتشريعية.	
			الربيع الأول 2014 - الأخير 2015	نشر أدلة خدمات للدوائر الحكومية وبواقع (25) دائرة لكل عام.	إلزام المؤسسات والدوائر التي تقدم الخدمات بنشر وتعميم معايير تقديم الخدمات وإصدارها في أدلة إجرائية تتضمن الإجراءات والمسؤوليات والوقت اللازم والرسوم (إن وجدت) والوثائق المطلوبة، بحيث يكون النشر في كافة الوسائل المتاحة (الموقع الإلكتروني، مكاتب خدمة الجمهور....).	
			الربيع الأول 2014 - مستمر	إجراء المسح الدوري لمدى التزام الدوائر بتوفير متطلبات نظام تطوير الخدمات رقم (64) لسنة 2012	تشديد إجراءات الرقابة والمساءلة على الالتزام بمعايير تقديم الخدمات	6

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي												الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع	رقم المحور
2016			2015			2014									
												الربع الأول -2014 مستمر	تنفيذ الزيارات الميدانية وإعداد تقارير التقييم ورفعها لدولة رئيس الوزراء والجهات المعنية. القيام بالزيارات الميدانية غير المعلنة بواقع 9 زيارات لكل ربع. متابعة خطة التطوير ومعالجة الثغرات إن وجدت وبناء على طلب المؤسسات.	التقييم الدوري بشكل غير معلن لمستوى تقديم الخدمات وتحديد فرص ومجالات التطوير المستمر والعمل على تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.	6
												الربع الأول -2014 مستمر	حصر الخدمات التي تقدمها الدوائر الحكومية ومديرياتها في المحافظات. دراسة سبل تبسيط اجراءات تقديم الخدمات في المحافظات من خلال تفويض الصلاحيات، والربط الالكتروني بين الدوائر في المركز وامتداداتها في المحافظات. التعاون والتنسيق مع برنامج الحكومة الالكترونية لدراسة امكانية الربط وتنفيذه.	الوصول بالخدمات الحكومية المقدمة في المحافظات والمناطق البعيدة عن العاصمة لمستوى الخدمات في المركز.	6
												الربع الأول -2014 الآخر 2016	إعداد المواصفات الفنية والتطوير الفعلي للمرصد تدريب المسؤولين عن المرصد على استخدامه والإشراف عليه.	تطوير مرصد تفاعلي لتقييم الخدمات الحكومية وقياس رضا متلقي الخدمة.	6

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي			الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع	رقم المحور
2016	2015	2014				
				إطلاق المرصد.		
				استقبال آراء ومقترحات متلقي الخدمة حول تقديم الخدمات ومتابعتها		
				إعداد تقارير تقييمية حول عمل المرصد ومتابعتها.		
				استكمال إقرار التعليمات الواجب إصدارها بموجب نظام الخدمة المدنية	تحديث منظومة الخدمة المدنية: -مراجعة نظام الخدمة المدنية بصورة شاملة ليوكب التطورات والتغييرات التي تطرأ على الوظيفة العامة. -تضمين نظام الخدمة المدنية أحكاماً ومواد مرتبطة بمنظومة النزاهة الوطنية ذات العلاقة بالموظف والوظيفة العامة بحيث يقلل من السلطة التقديرية للموظف ويعتمد على إجراءات واضحة ومعلنة. -بناء القدرات المؤسسية لديوان الخدمة المدنية.	8
				الربع الأول 2014-الربع الثالث 2014		

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي			الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع	رقم المحور
2016	2015	2014				
			الربع الأول الربع 2014- الثالث 2014	عقد ورشة توعوية حول مدونة السلوك الوظيفي لمدراء الموارد البشرية في الجهاز الحكومي.	- تفعيل تطبيقات مدونة السلوك الوظيفي والمهني من خلال عقد حزمة من البرامج التدريبية والتوعوية وورش العمل ذات العلاقة.	8
				عقد ورش توعوية لعدد من رؤساء الأقسام في الجهاز الحكومي بالتنسيق مع معهد الإدارة العامة		
				متابعة معهد الإدارة العامة لتضمين محور مدونة السلوك الوظيفي كأحد محاور البرامج التدريبية كبرنامج الموظف الجديد والإدارة الوسطى والقيادات.		
			الربع الأول الربع 2014- الأخير 2016	اعتماد دليل تقييم وحدات الموارد البشرية ودليل إجراءات وحدات الموارد البشرية، وإقراره من قبل مجلس الخدمة المدنية ومجلس الوزراء.	بناء القدرات المؤسسية لوحدات الموارد البشرية في القطاع العام والتركيز على المحاور التالية: - إعداد واعتماد دليل إجرائي لمختلف السياسات والإجراءات التي تحكم عمل وحدات إدارة الموارد البشرية وبما يضمن شفافية وعدالة تطبيق هذه الإجراءات. - تدريب القائمين على هذه الوحدات على الأساليب والممارسات الحديثة في مجال إدارة وتنمية الموارد البشرية.	
				تنفيذ المشروع في خمس دوائر ريادية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية		
				• مراجعة ومتابعة تقارير تقييم واقع وحدات الموارد البشرية في الدوائر بشكل عام وتلمس احتياجاتها التطويرية ومجالات التحسين وتطوير التشريعات والسياسات وفقاً للنتائج الواردة من كل من: - ديوان الخدمة المدنية: بخصوص التأكد من قيام وحدات الموارد البشرية بالدوائر		

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

رقم المحور	المشروع	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإطار الزمني التفصيلي		
				2016	2015	2014
	إكساب العاملين في تلك الوحدات مهارات ومعارف ترتبط بمفاهيم ومضامين النزاهة.	والمؤسسات الحكومية من الالتزام بتنفيذ منهجية التقييم. - معهد الإدارة العامة: بخصوص قيام المعهد بتدريب مدراء واختصاصي وحدات الموارد البشرية على استخدام الدليل ومنهجية التقييم الواردة من معهد الإدارة العامة. • تحديث الأدلة (دليل التقييم والدليل التنظيمي لوحدات الموارد البشرية) في حال تطلب الأمر ذلك.				
9	- تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام إضافة الى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني	إعداد دليل للحوكمة للقطاع العام. التوعية والتدريب.				
	- وضع وتبني سياسات وبرامج للحوكمة الرشيدة وتضمينها في التشريعات ذات العلاقة لتجسير الفجوات في هذا المجال.	تقرير سنوي حول تطبيقات الحوكمة في الجهاز الحكومي.				
	- نشر ثقافة مجتمعية ومؤسسية لتبني سياسات الحوكمة باستخدام كافة الوسائل الممكنة للتواصل مع المجتمع والمؤسسات.		الربع الأول 2014 - الربع الأخير 2016			

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016
